الأمم المتحدة

S/2004/411

مجلس الأمن

Distr.: General
20 May 2004
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الخطاب الذي ألقاه فخامة رئيس الجمهورية، السيد لوران غباغبو في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٤ (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيليب **دجانغون – بي**

السفير

الممثل الدائم

210604 210604 04-38965 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

يا أبناء كوت ديفوار الأعزاء،

أصدقاء كوت ديفوار الخلصاء،

في أعقاب الأحداث التي وقعت في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، تابعت مثلكم الحملة الإعلامية التي شنت ضد بلدنا وضد قادته وشبابه وجيشه ودركه وشرطته.

انتظرت بصمت أن يسكن الصراخ. فلا يستحسن أبدا التكلم وسط الضجيج إذا كنا نريد أن يسمعنا الآخرون. واليوم فقد سكن الصراخ.

وقررت أن أتكلم ليس لأدافع عن نفسي لأني لست في حاجة إلى ذلك إطلاقا. ومن الضروري في الحياة هو أن نكون على صواب. ونحن مطمئنون لأننا على صواب.

وأتقدم بالشكر مجددا إلى المجتمع الدولي الذي هبّ منذ البداية إلى مساعدتنا على العودة إلى طريق السلام. وإني سعيد بوجه خاص لوقوف فرنسا إلى جانبنا؛ فدعمها هذا يتجلى من جهة من خلال وجود قواتها في الميدان ومن خلال وساطتها التي أسفرت من جهة أخرى عن اتفاق لياس – ماركوسي.

وإني أقدر التضامن الثابت للبلدان الشقيقة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إنها لا تألُ جهدا من أجل دعم عملية السلام والمصالحة في كوت ديفوار وتعزيزها.

ولم تكن كوت ديفوار وحدها في هذه الأزمة. فقد اعتمد مجلس الأمن في شباط/فبراير الماضي القرار ١٥٢٨ الذي أنشأ بموجبه عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ولهذا علينا أن نحيي انتشار القوات التابعة للأمم المتحدة. ونأمل في أن تقدم مساعدة فعالة في مجال نزع السلاح وإعادة توحيد البلد والإعداد للانتخابات العامة في عام ٢٠٠٥.

ويجدر التذكير في هذا الصدد بأن عمل المجتمع الدولي لا يمكن أن يعفينا من المسؤولية أو أن يحلّ محلّنا في الاضطلاع بها. ويخطئ من يظن بأن حل مشكلتنا لا يمكن أن يأتي إلا من الخارج. فالخارج يهب لمساعدتنا، ولكن يجب علينا نحن هنا أن نعمل معاً على إيجاد وسائل تسويتها.

لذلك، علينا ألا نغفل أبدا عن القيم التي تحكم مصيرنا المشترك.

وفي هذا الصدد، أذكر مرة أخرى بأن الدولة لم تنهار وأن اتفاق لياس – ماركوسي لم يحلّ المؤسسات الديمقراطية في كوت ديفوار. بل على العكس فإن بقاء مؤسساتنا قائمة هو الذي يضفي أهمية على هذا الاتفاق.

ولكي يطبق هذا الاتفاق، يجب أن يكون هناك نظام حكم قائم في البلد، وكوت ديفوار يحكمها نظام قائم فيها. ولبلدنا دستور ينص بوضوح على موقع السلطة التنفيذية. ونظام الحكم في كوت ديفوار نظام رئاسي. وليس فيه نظام أحزاب.

لذا، فإنني عازم، وفاء باليمين التي أديتها أمام الشعب الإيفواري، على ممارسة جميع السلطات التي يخولها الدستور لرئيس الجمهورية.

فبلدنا في حالة حرب. وقد انتخبت لكي أضمن الحريات، غير أن حريات الإنسان ترتكز أولا إلى الحق في الحياة. فالحرية الأولى هي الحياة؛ حياة كل فرد وحياة الدولة التي تضمن ممارسة الحريات. فواجب الدولة يتمثل بالفعل في حماية حياة الرجال والنساء الذين يعيشون على أرضها وضمان حرياتهم.

وكل اعتداء على حرية المواطنين هو قتل للحريات. ولهذا السبب، يبدو لي أنه ليس من العدل، في إدارة الأزمة الإيفوارية، أن يُطلب إلينا أن نعفو على الذين حرموا الآلاف من مواطني كوت ديفوار من الحياة.

فقانون العفو العام الذي قبلنا التصويت عليه وسنه، ظنا منا أنه سيجلب لنا السلام، لم يكن سوى تكريس للإفلات من العقاب.

وفي مثل هذه الظروف، لا يمكنني أن أسمح بأن يقوم متمردون يحتلون جزءا من أراضينا ويرفضون إلقاء السلاح بتنظيم مظاهرات في المنطقة الخاضعة لسيطرة حكومة الجمهورية.

ولا يمكننا التصديق بأن مجموعة مسلحة ترفض نزع السلاح تزعم تنظيم مظاهرة سلمية أو المشاركة في تنظيمها.

فهاتان فكرتان متناقضتان. فإما أن تكون الحركة حركة شرعية وغير مسلحة، وتحترم جميع قواعد الجمهورية وقوانينها، فتنظم حينئذ مظاهرات سلمية. وإما أن تكون حركة مسلحة وتشن بغتة هجوما على الجمهورية لحلها، وحينئذ لا يمكن أن تزعم تنظيم مظاهرات سلمية.

وأذكر في هذا الصدد بأن المسيرة التي أزمع المتمردون القيام بها في أبيدجان في ٢٥ آذار/مارس، بالاشتراك مع بعض الأحزاب السياسية، كانت مخططة، علما بأن الحكومة

كانت أصدرت يوم ١١ آذار/مارس، مرسوما تحظر بموجبه التظاهر في الشوارع حتى ٣٠ نيسان/أبريل.

وكان قد شارك في تقديم هذا المرسوم الذي اعتمده مجلس الوزراء كل من وزير الدولة، وزير إدارة الإقليم، ممثل الحركة الوطنية لكوت ديفوار، ووزير الدولة، وزير العدل، ممثل تجمع الجمهوريين، ووزير الدفاع ووزير الأمن الداخلي. وقد حضر جميع الوزراء باستثناء ممثلي الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار.

ولو لم يصدر هذا المرسوم، لمنعت هذه المظاهرة، كما أمنعها اليوم، وإني سأعارض أي مظاهرة تدعو إلى تنظيمها الحركات المسلحة في المنطقة التي تخضع لسيطرة الحكومة.

أما في ما يتعلق بوجه خاص بأحداث ٢٥ آذار/مارس، فقد بدأنا نحصل على المعلومات بشأن ما حدث. وصرنا نعلم اليوم مثلا أن قواتاً غير حكومية كانت موجودة فعلا يومذاك. ولكنها ليست ما ظنّه الكثيرون.

وتتواصل الآن التحقيقات كما ستحدد قريبا المسؤوليات على جميع المستويات.

وبناء على طلبي، أوفد مجلس الأمن في الأمم المتحدة بعثة تحقيق دولية إلى كوت ديفوار في الفترة من ١٨ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وأثار تقرير نُشر على إثر هذه البعثة أسئلة وشكوكاً بشأن موضوعية التحقيق وحياد اللجنة. ونحن نتساءل إذا ما كان الأمر يتعلق بلائحة اتهام أم بتقرير تحقيق.

لذلك يسعدني أن تكون الأمم المتحدة قد قررت إيفاد لجنة جديدة لتستأنف إجراء التحقيقات منذ ليلة ١٨ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ المشؤومة. أجل يسعدني أن يكون مجلس الأمن قد وافق أخيرا على هذا الطلب الذي ما فتئت أطلبه منذ اندلاع الحرب.

إن كل ما يريده سكان كوت ديفوار هو لجنة تحقيق حقيقية.

أبناء كوت ديفوار الأعزاء،

أطلب إليكم هذا المساء المحافظة على الهدوء. فالبلد قائم وعملية السلام والمصالحة جارية. والحكومة فرغت من تطبيق اتفاق لينـاس – ماركوسي. وأطلب إلى البرلمان أن يبذل العناية الواجبة لمساعدتنا على إنجاز العملية.

يتمثل هدفنا وما زال في الخروج من الأزمة بإجراء انتخابات نزيهة. واتفاق لينـاس – ماركوسي نصا مقدسا ولكننا قررنا تطبيقه باسم السلام. ولا بد أن نظل منطقيين مع أنفسنا.

والوقائع تتحدث اليوم عن نفسها:

- لا يمكن القول إننا نؤيد اتفاق ليناس – ماركوسي ونرفض احترام الدستور.
- ولا يمكن القول إننا نؤيد اتفاق ليناس – ماركوسي ونقاطع مجلس الوزراء.
- ولا يمكن القول إننا نؤيد اتفاق ليناس – ماركوسي ونرفض احترام سلطة رئيس الدولة.
- ولا يمكن القول إننا نؤيد اتفاق ليناس – ماركوسي ونرفض نزع السلاح.
- ولا يمكن القول إننا نؤيد اتفاق ليناس – ماركوسي ونعارض إعادة توحيد البلد.
- ولا يمكن القول إننا نؤيد اتفاق ليناس – ماركوسي ونهدد بحدوث انفصال في كوت ديفوار.

لذا أوجه مرة أخرى نداء إلى جميع الأحزاب والحركات التي طلبت إلى بعض وزراء تعليق مشاركتهم في أنشطة الحكومة ليتمالكوا أنفسهم وينضموا إلى اتفاق ليناس – ماركوسي وإلى الجمهورية.

فلا حكومة في غياب مجالس الوزراء ولا قيمة للقب وزير إلا من خلال المشاركة في مجلس الوزراء. وكوت ديفوار بحاجة إلى حكومتها.

وأطلب إلى رئيس الوزراء اتخاذ جميع التدابير لكي ينعقد مجلس للوزراء في أقرب فرصة ممكنة.

ونظرا إلى الوضع الخاص السائد في البلد وإلى تركيبة الحكومة نفسها، امتنعت حتى الآن عن فرض أي عقوبات. وما زلتُ أثق بأهمية المسؤوليات التي يضطلع بها كل مسؤول من المسؤولين.

بيد أن الوضع لا يمكن أن يدوم إلى ما لا نهاية. لذلك قررت اتخاذ التدابير التالية:

- بالنسبة إلى شهر أيار/مايو ٢٠٠٤، لن تدفع أي مرتبات أو منح لأعضاء الحكومة الذين قاطعوا عمدا اجتماعات مجلس الوزراء، وهُم الوزراء ممثلو كل من الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار وتجمع الجمهوريين والاتحاد من أجل الديمقراطية والسلام في كوت ديفوار، وحركة قوات المستقبل وحركة العدل والسلام. وستخصص هذه الرواتب كاملة إلى ضحايا الحرب.
- وعلى رئيس الوزراء أن يسترد سيارات العمل التي وزعت على جميع الوزراء الذين يريدون أن يواصلوا مقاطعتهم مجلس الوزراء.

- ويجب أن يتخذ رئيس الوزراء التدابير الطارئة اللازمة لمنع أي وزير من النزول في فندق (Hotel du Golf). فقد حان الوقت لكي يعامل جميع الوزراء على قدم مساواة. يجب أن ننتهي من عزل الوزراء المنبثقين من حركة التمرد. لذا يتحتم على وزير التعمير والتحضر أن يتخذ جميع الإجراءات للمساواة بين جميع وزراء الجمهورية في السكن.

- ولاحظت أن جميع وزراء كوت ديفوار يتسكعون حقا في جميع البلدان، حتى أن بعضهم يسافر على حساب دولة كوت ديفوار لكي يسيئ إليها. وهذا لا يمكن أن أقبله. لذلك لا يمكن لأعضاء الحكومة أن يغادروا البلد بعد اليوم دون الحصول على موافقة رئيس الدولة نفسه.

- وقدمت إلى رئيس الوزراء قائمة بالشخصيات التي لا أريد أن أراها بعد اليوم في حكومة الجمهورية. فاتفاق لينـاس – ماركوسي يلزمنا بالمحافظة على التوازن في تركيبة الحكومة ولكنه لا يربط مصير الجمهورية بأفراد.

يجب أن يعمل في حكومة الجمهورية وزراء يريدون مصلحة البلد. فشعبنا عانى ويلات الحرب. ولا يحق لنا أن ندمر معاناته بتركنا الدولة تضعف أكثر فأكثر.

وأفكر هذا المساء في سكان المناطق المحاصرة لا سيما في الضعفاء منهم الذين فاجأهم الحرب وأصبحوا اليوم رهينة في أيدي المتمردين. إني أفكر في الشيوخ والنساء والأطفال الذين لم يتمكنوا من الفرار.

إننا نتألم لألمهم. وأطلب إليهم الحفاظ على رباطة جأشهم والوثوق بالأمة الإيفوارية. إنني لا يمكن أن أنساهم. ولا يجب علينا أن ننساهم. إني أكافح من أجلهم ومن أجل تحرير البلد، كامل البلد.

لقد قلت إن السلام والأمن في كوت ديفوار يتوقف على السلام والأمن في جميع دول منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، والمجتمع الدولي يعترف اليوم بذلك.

لذا فإنني أتابع باهتمام التطور الإيجابي للوضع السياسي في سيراليون وليبريا. ولهذا السبب سأشارك في مؤتمر قمة رؤساء الدول الذي يعقده اتحاد نهر مانو. وأرحب لذلك بقبول بلدنا داخل جماعة الدول الساحلية الصحراوية.

أبناء كوت ديفوار الأعزاء، إن السلام في طريقه إلينا. فلنهب إلى العمل بثقة وتضامن.

وليبارك الرب كوت ديفوار.